20030523-0003-2

أهالي المخطوفين في اعتصامهم الأسبوعي: الإفراج عن التقرير أو اللجوء الى القضاء

● اعتصام اهالي المخطوفين والمفقودين

جرياً على عادته الأسبوعية، نظم تجمع لجان أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان والخارج بعد ظهر أمس اعتصاماً على الطريق المؤدي الى مقر رئاسة الوزراء أمام المتحف، تزامناً مع انعقاد جلسة مجلس الوزراء.

حمل المعتصمون لافتات تطالب بالافراج عن تقرير هيئة تلقي الشكاوى، اضافة الى صور المفقودين. وتحدث شخص من الأهالي عما آلت إليه قضية المخطوفين.

وقال رئيس جمعية «سوليد» غازي عاد، لـ«المستقبل»: «قانون عفا الله عما مضى لن يحلّ أزمة الأهالي الذين لن يستكينوا قبل أن يعرفوا مصير أحبائهم، فإذا كانوا أمواتاً نطالب برفاتهم ومعرفة ظروف موتهم. أما بالنسبة الى الأحياء فنطالب الدولة بمعرفة أماكنهم والعمل على الافراج عنهم»، معتبراً أن أهمية التقرير الرسمي «هو أنه نتج من تحقيق قدم فيه الأهالي الاثباتات الدامغة وشهوداً رأوا أحباءهم في أماكن احتجازهم». أضاف: «ان الأهالي ازداد خوفهم على مصير أبنائهم بعد ما رأوه من مقابر جماعية في العراق، خصوصاً ان بعضهم أعدم قبل سقوط النظام بوقت قليل».

من جهتها، أكدت رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وداد حلواني استمرار الاعتصام طالما لم يفرج عن التقرير، وأشارت الى أن اللجنة طلبت موعداً من رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، الا انه لم يحدد بعد. وأعلنت أنه «في حال لم تتخذ السلطة اللبنانية أي اجراء لحل هذه القضية، فإن الأهالي سيتقدمون بدعاوى شخصية أمام القضاء اللبناني الذي نثق به، خصوصاً أن في العام الماضي أصدر رئيس محكمة جنايات جبل لبنان حكماً بحق خاطف ونفذ الحكم الذي خفف من ثلاث سنوات الى سنة وثلاثة أشهر، وألزمه دفع تعويض بلغ ٤٠ مليون ليرة لبنانية لأهالي المخطوف بعدما اعترف بواقعة الخطف وتصفية المخطوف جسدياً في العام ١٩٨٣».

وقالت: «ان دعاوى الخطف لا يشملها قانون العفو العام لأنها من الجرائم المستمرة».